شنـاشيـل

لسنا شحّاذين .. يا سادة !

■ عدنان حسين

في ثماني سنوات يُنهي المرء الصغير مرحلة المدرسة الابتدائية وثلثي المرحلة المتوسطة.. وفي ثماني سنوات يُمكن أن ينهي المرء الكبير مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه مجتمعة.. أي انه في ثماني يمكن للطفل الجاهل الأمي أن يتحوّل إلى شخص متعلم ونصف مؤهل للعمل، ويمكن لثلاثة أرباعِ المؤهل (خريج الثانوية) أن يُصبح في ثماني سنوات مؤهلا بدرجة رفيعة... لكن الأمر مختلف على صعيد طبقتنا السياسية.

طبقتنا السياسية هذه مرّ عليها الآن أكثر من ثماني سنوات وهي في الصفوف الأولى من المسؤولية، بيد أنها لا تبدو قد تعلمت حتى الحد الأدنى من أصول الحكم والإدارة وفن السياسة، فترى أخطاءها تتناسل وتتفاقم من دون انقطاع، بل أن عدم تعلمها يشمل حتى ما يتصل بالذوق واللياقة والإتيكيت.

مناسبة هذا الكلام الإعلان عن أن اللجنة المالية في مجلس النواب طلبت من رئاسة المجلس "إهداء الموظفين والشعب العراقي مبالغ محدودة كعيدية لإدخال الفرحة عليها لمناسبة حلول عيد الفطر المبارك"! فكرة كهذه لا تنشأ وتتبلور إلا في ذهن شخص ضعيف الشخصية وطمّاع يسيل لعابه للمال وإن بأبخس قيمة، أو له عقلية من طراز عقلية صدام حسين وأمثاله من السلاطين والأباطرة والخلفاء ممن كان واحدهم يرى نفسه مالك الملك كله المتصدق على الرعية.

من المعيب أن ينظر "نواب الشعب" إلى شعبهم باعتباره مجموعة من الشحاذين والصعاليك والمساكين تحل عليهم الصدقة ويتوجب لهم الإحسان في المناسبات الدينية وغير الدينية.

النواب الذين قدموا هذا الاقتراح لا يستحقون أن يكونوا في المواقع التي يحتلونها ممثلين للشعب ونوابا عنه، فهم بهذا إنما يُطلون على الشعب من عل وينظرون إليه بقدر من الترفع واستصغار الشأن.. فمن قال لهم إن الشعب جائع ويحتاج إلى أن يتمنن عليه النواب بما يسدّ الأود؟ ومن قال لهم أن الشعب عريان ويتلهف إلى أن يتفضل عليه النواب بما يستر العورة؟

الشعب العراقي لا هو بالجائع ولا هو بالعريان، انه في واقع الحال مريض ويحتاج إلى المستشفيات والمستوصفات التي سُرقت أموالها قبل أن يكتمل حفر أساساتها.. والشعب يكابد الحر صيفاً والبرد شتاء للعام الثامن على التوالي بعدما اختلست مليارات الكهرباء شركات وهمية، بين المساهمين فيها ومن أصحابها نواب ووزراء ووكلاء ومدراء فاسدون ومفسدون. الشعب تنقصه المدارس التي نهب الفاسدون والمفسدون تخصيصاتها وتُركت هياكل من دون جدران أو أسقف تعصف بها الريح والرمال في العراء. الشعب يحتاج إلى وظائف وأعمال لبناته وأبنائه الخريجين ممن سَرق وظائفهم ومناصبهم أصحاب الشهادات المزورة الذين يسعى الآن البرلمان بعد الحكومة إلى مكافأتهم عن جرائمهم المخلة بالشرف الشخصي والوطني بالعفو عنهم عفواً عاماً.

لسنا شعباً شحّاذاً أيها النواب يمدّ إليكم صحون الفافون (الألمنيوم) في انتظار فضلاتكم المسمومة... امسكوا أنفسكم وزملاءكم في الدولة عن سرقة مالنا العام وسترون أننا الأغنياء والأعزّة.

adnan.h@almadapaper.net

حقوق الإنسان النيابية تطالب بمعالجة "المخبر السري" ودولة القانون تعتبر إلغاءه أمراً خطيراً

□ بغداد / متابعة المدى

طالبت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية بمعالجة مسألة المخبر السري الذي زج بالكثير من الأبرياء في السجون لقضايا شخصية فيما حذر ائتلاف دولة القانون من إلغائه.

وقال رئيس لجنة حقوق الإنسان سليم الجبوري في بيان: إن وجود قانون العفو العام في العراق في المرحلة الحالية مهم جداً، وهو لا يعني الدفاع عن المجرمين. وأضاف: إن قانون العفو العام يفتقر إلى التحديدات الزمنية المحددة لتنفيذه، حيث توجد نسبة كبيرة من المعتقلين لم توجه لهم أي تهمة محددة ولم يحاكموا أو يصدر بحقهم أي حكم. وأشار إلى إنه بالرغم من صدور قانون العفو العام قبل أكثر من عامين، إلاّ أن أعداد المعتقلين العراقيّين شهدت تزايداً ملحوظاً في الآونة الأخيرة.

وشهد الأسبوع الماضي جلسة برلمانية ناقشت قانون العفو العام صوت من خلالها النواب مبدئيا على القانون. وتخللت الجلسة مشادات كلامية بين النائبة عن الكتلة الصدرية صاحب المشروع والنائبة عن دولة القانون سميرة الموسوي بعد مطالبة الأخيرة بعدم شمول الميليشيات والجماعات المسلحة في القانون.

بينما دعت القائمة العراقية إلى عدم شمول من ارتكب جرائم واعفي عنهم وفق قانون العفو العام السابق وارتكب جرائم أخرى في القانون الجديد، فضلا عن معالجة موضوع المخبر السري، مؤكدة في الوقت نفسه أن وجود قانون عفو عام لا يعني الدفاع عن مرتكبي الجرائم. وقال المتحدث باسم العراقية حيدر الملا إن "القائمة العراقية تؤكد ضرورة وجود قانون عفو عام"، مشيرا إلى أن "هناك لجانا تناقش هذا القانون منها لجنة حقوق الإنسان".

مبينا أن هنالك ملاحظات على القانون منها معالجة موضوع المخبر السري لأنه قصم ظهر الكثير من أبناء الشعب".

وأشار المتحدث باسم العراقية إلى أن "وجود قانون عفو عام لا يعني الدفاع عن مرتكبي الجرائم، وإنما هناك خروق في عمل الأجهزة الأمنية مما ادخل الكثير من الأبرياء في السجون"، لافتا إلى أن "الكتل السياسية لديها الكثير من الملاحظات على القانون وجميع تفاصيله ستترك للجان وأصحاب الخبرة والمعرفة".

وكان مجلس النواب قد صوت مطلع العام الماضي على قانون المخبر السري الذي نص على إنزال العقوبة القصوى على المخبر الذي يدلي بمعلومات كاذبة.

إلا أن توجهات ظهرت لإلغائه، بيد أن الأمر شهد اختلافا بين الكتل. وقال النائب عن التيار الصدري علي التميمي أن القانون له تأثيرات سلبية ويستغله البعض لأغراض شخصية. لكن النائب عن ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي رأى أن المطالبات بإلغاء قانون المخبر السري أمر خطير وتقف وراءه أجندات معينة، مشددا على أن الخلل ليس في القانون وإنما في تطبيقه، كما لفت إلى إن إلغاء المخبر السري سيؤدي إلى فقدان نحو ثمانين بالمئة من المعلومة الاستخبارية التي تصل إلى الأجهزة الأمنية.

تحسين الخدمات سيد الموقف

عملية شدّ وجذب جديدة بين "العراقية" و"دولة القانون"

□ بغداد / المدى

طالب أعضاء في العراقية بتحديد مهلة زمنية للحكومة لتقديم الخدمات، مهددين بالعمل على سحب الثقة في حال انتهاء المهلة من دون تقديم الخدمات، وقلل أعضاء من دولة القانون من أهمية ذلك التهديد، معتبرين أن اغلب الوزارات الخدمية تابعة للعراقية.

وشدد النائب عن القائمة العراقية خالد العلواني على ضرورة تحديد فترة زمنية للحكومة لغرض إجراء الاصلاحات وتوفير الخدمات، مؤكدا أن أي امر خلاف ذلك يعني العمل على سحب الثقة عنها حسب تعبيره. وقال العلواني في تصريح صحفي "إن البرنامج الحكومي الذي قدم إلى مجلس النواب لا يخدم المواطن ولا يقدم له أي شيء، وعلى الحكومة تقديم برنامج حقيقي يقوم على إجراء الإصلاحات وتوفير خدمات سريعة للمواطن". وتابع "يجب أن يتضمن البرنامج الحكومي تمثيلا حقيقيا لجميع المكونات وتوفير الخدمات والتعيينات وكل ما طالبت به الجماهير التي خرجت بتظاهرة يوم ٢٠١١/٢/٢٥ لان برنامجها الحالي لا يمثل شيئا وهو عبارة عن استجواب للوزراء مبني على اتفاق مسبق مع الحكومة".

هذا الطرح جوبه برفض شديد من قبل النائب عن ائتلاف دولة القانون محمد سعدون الصيهود الذي أكد أن القائمة العراقية غير قادرة على سحب الثقة عن حكومة المالكي، مشيرا إلى أن اغلب الوزارات الخدمية هي من حصة القائمة العراقية وعليها أن تحاسب وزراءها على مسألة انعدام الخدمات. وقال الصيهود لـ "المدى" إن العراقية غير قادرة على سحب الثقة عن الحكومة لأنها لا تمتلك الأصوات الكافية التي تمكنها من سحب الثقة. وأضاف أنها لو كانت قادرة على ذلك لسحبت الثقة من حكومة المالكي في اليوم الأول من تشكيلها. وبين الصيهود: أن اغلب الوزارات الخدمية تابعة للعراقية وعليها أن تحاسب هؤلاء الوزراء على القصور في عملهم بدل أن تطالب بإمهال الحكومة وقت لتقديم الخدمات، فلو كانت القائمة العراقية جادة فعلا في تقديم الخدمات إلى الشعب العراقي لعملت على محاسبة وزرائها وعدم المطالبة بإبقاء وزير الكهرباء رعد شلال في منصبه على الرغم من فشله في تقديم أهم ما يحتاجه المواطن العراقي وهي الكهرباء.

وتمتلك القائمة العراقية ٩ وزارات هي: الدفاع، المالية، الكهرباء، التربية الشباب والرياضة، العمل والشؤون الاجتماعية، الهجرة والمهجرين، وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني، الاتصالات.

في المقابل أكدت عضو القائمة العراقية فائزة العبيدي إن إقالة وزير الكهرباء رعد شلال كان مطلب القائمة وليس الحكومة. ورفضت في الوقت نفسه اعتبار الوزارات التابعة للقائمة وزارات خدمية . وقالت العبيدي لـ"المدى": إن الوزارات الخدمية باستثناء الكهرباء وزعت على التيار الصدري والتحالف الكردستاني مشيرة إلى أن العراقية أقصيت من هذه الوزارات لان الحكومة تعرف أن وزراء القائمة العراقية قادرون على تقديم الخدمات للشعب العراقي.

وأضافت: كنا نعول على مجلس السياسات أن يكون صاحب قرار ويقدم ما يحتاجه المواطن لكن القائمة أقصيت أيضا ولم تتمكن من الحصول عليه.

وشهد العراق منذ ٢٥ شباط الماضي تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهر في المحافظات كافة حتى تحقيق الخدمات بالكامل.

مواقف جديدة مؤيدة ومعارضة لتشكيل محافظة "مسيحية" في سهل نينوى

□ بغداد / متابعة المدى

تباينت آراء الكتل السياسية بين الرفض والتأييد حول تشكيل محافظة للكلدان والسريان والآشوريين (مسيحيين) في سهل نينوى، ففيما أيد التحالف الوطني الفكرة، أبدت القائمة العراقية تحفظات عليها، بينما جدد سياسيون مسيحيون مطالبهم بتشكيل هذه المحافظة.

وقد رحب النائب عن ائتلاف دولة القانون علي العلاق من حيث المبدأ بالمشروع على خلفية ضمان حقوق جميع المكونات العراقية، مشددا على أن "العراق ملك الجميع"، لكنه أشار إلى إن "المشروع المطروح بحاجة إلى دراسة مستفيضة على الصعيد الميداني والقانوني"، ورأى ضرورة "بيان آراء جميع المكونات بالمنطقة لإخراج القضية بطريقة مقبولة للجميع".

وأبدى الشيخ خالد العطية رئيس كتلة ائتلاف دولة القانون في البرلمان تأييده تأسيس محافظة للمسيحيين والأقليات العراقية الأخرى، في سهل نينوى، معتبرا أن الأمر سيسهم في ازدهار المنطقة وتطويرها. وأكد العطية على ما وصفه أحقية المسيحيين في المطلب باعتباره حقا مشروعا ودستوريا"، مؤكدا أن "استحداث هذه المحافظة سيؤدي إلى ازدهار وتطوير المنطقة، التي عانت وتعاني الكثير من التهميش والإهمال طيلة الفترة الماضية". من جهته اعتبر النائب عن القائمة العراقية أحمد الجبوري إن الكلام عن تشكيل محافظة داخل الموصل "صعب جدا حالياً"، وأضاف: أن "التوجه العام الآن هو وحدة المحافظة ووحدة البلد"، منوها إلى أن "الذين يدعون لتشكيل محافظة في سهل نينوى هم من السياسيين وليسوا من عامة الشعب وذلك لمكاسب ومصالح شخصية ضيقة". المكون الكلداني السرياني الآشوري أبدى تمسكا كبيرا بالفكرة، مؤكدا أن مطالباته تأتي ضمن مشروع لتنمية سهل نينوى وتطويره وإزالة التهميش والإقصاء عن أبنائه بما يسهم في القضاء على هجرتهم والحفاظ على قدراتهم وإمكاناتهم. وقال رئيس تكتل الرافدين النيابي يونادم كنا في تصريح إن "قيادات (تجمع تنظيمات الأحزاب الكلدانية السريانية الأشورية) التقت كتلة التحالف الوطني والتحالف الكردستاني، وعددا من الأحزاب السياسية في بغداد والفاعلة في صنع القرار، وطرحت القيادات مطالب التجمع في استحداث محافظة بسهل نينوى لمعالجة التهميش والإقصاء لـ(الكلدان السريان الآشوريين)".

وأشار كنا إلى أن "المطالبة بإنشاء محافظة في سهل نينوى للمكون القومي (الكلداني السرياني الآشوري)، لا يعني انشاء كانتون على أساس طائفي أو عرقي، بل أن المحافظة المقترحة ستكون لكل المكونات في المنطقة، فنحن لا نريد الانفصال عن باقي المكونات، كما أن إنشاء كانتون على أساس قومي أو ديني هو مخالف للدستور العراقي"، مضيفاً "نحن لا نريد من خلال إنشاء محافظة في سهل نينوى تجميع المسيحيين من كل أنحاء العراق في رقعة واحدة". وأضاف كنا أن "تحقيق هذا الهدف منوط بمسائل سياسية وطنية"، مبيناً أن "القضية مرتبطة بمشروع المحافظات والمناطق وطبيعة الظرف الأمني والسياسي في البلاد".

من جهته قال الأمين العام للمجلس القومي الكلداني (احد الأحزاب المسيحية المنضوية ضمن التجمع) ضياء بطرس إن "مشروعنا للمحافظة لم يبن على أساس ديني أو طائفي". وأضاف بطرس أن "كتلة الأحرار عبرت عن منطقية المطالبة ما دامت تستند إلى أساس إداري، وستقوم برفعه إلى المراجع العليا للتيار الصدري، أما قيادات حزب الدعوة فأشارت إلى أن المطلب مشروع لأنه يوفر الضمانة الحقيقية لهذه المكونات، كما يدعوها إلى التمسك بأرضها والبقاء في العراق، وأشاروا إلى أن هدفهم في الحزب بقاء هذه المكونات وعدم هجرتها".

وعن موقف النائب خالد العطية أشار بطرس إلى أن "العطية أكد تأييده لهذا المطلب واصفاً إياه بالحق المشروع والدستوري، مضيفاً أن استحداث هذه المحافظة سيؤدي إلى ازدهار وتطوير المنطقة التي عانت الكثير من التهميش والإهمال طيلة الفترة الماضية"، مشيرا بحسب بطرس إلى أن استحداثها "لن يؤثر على وحدة العراق بأي شكل من الأشكال".

يذكر أن رئيس الجمهورية جلال طالباني قد استقبل في مقر إقامته ببغداد وفداً من طائفة السريان الكاثوليك ضم غبطة البطريارك مار اغناطيوس يوسف الثالث يونان بطريارك السريان الكاثوليك الكلي الطوبى وعددا من المطارنة، وأشار الى ان المسيحيين بطوائفهم كافة مواطنون أصلاء سكنوا العراق منذ آلاف السنين وأسهموا إسهاما كبيرا في بناء الحضارة العراقية وقدموا خدمات جليلة للعراق ثقافياً وسياسياً واجتماعياً. وشدد طالباني على أهمية دور وحضور المسيحيين في العراق، مضيفا ، القادة السياسيون والحكومة والأحزاب الواعية يدركون أهمية الدفاع عن حقوق المسيحيين كاملة. مسلطا الضوء على الجرائم التي ارتكبت ضد المسيحيين ومستنكرا بشدة هذه الاعتداءات الإرهابية التي استهدفت جميع العراقيين بضمنهم المسيحيون.

وكان رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي قد عبر عن رفضه لفكرة تشكيل محافظة خاصة بالمسيحيين في سهل نينوى معتبرا أنها دعوة لتمزيق النسيج الاجتماعي في المحافظة. وأكد أن المسيحيين هم مواطنون من الدرجة الأولى لابد أن يعيشوا في كل العراق وفي محافظة نينوى خصوصاً، ويجب أن يتمتعوا بكل الامتيازات والحقوق الدستورية والمشاركة السياسية، والمشاركة الاجتماعية والدور المهم والقيادي في إدارة هذه المحافظة.يشار إلى أن البيان التأسيسي لتجمع "التنظيمات الكلدانية السريانية الآشورية" الذي أعلن قبل أشهر، طالب بإنشاء محافظة في منطقة سهل نينوى، وتفعيل المادة ٣٥ من مسودة دستور إقليم كردستان العراق، والعمل على ترسيخ جذور هذا المكون على ارض الرافدين في مواجهة عدد من التحديات في مقدمتها الهجمات الإرهابية ونزيف الهجرة والتغيير الديموغرافي لأماكن تواجدهم التاريخية.

كشفت عن تنسيق عالي المستوى مع إقليم كردستان

التخطيط جاهزة للتعداد السكاني قبل نهاية العام

□ بغداد / متابعة المدى

كشف وزير التخطيط علي يوسف الشكري أن التنسيق مع حكومة إقليم كردستان في أعلى مستوياته بهدف وضع آلية لتنفيذ عملية التعداد السكاني في البلاد. مشيراً إلى أن وزارته تعمل على إنهاء المشاكل السياسية في محافظتي كركوك ونينوى فيما يخص ملف الحدود الإدارية والمناطق المتنازع عليها التي تعيق إجراء التعداد السكاني في البلاد خلال شهر أيلول المقبل، متوقعاً أن تجرى عملية التعداد نهاية العام الحالي. وتابع: أن عملية التعداد تتطلب تحضيراً يحتاج إلى ما لا يقل عن ثلاثة أشهر لإجراء الاستعدادات اللازمة، ولذلك فقد تم الاتفاق مع حكومة أربيل التي أبدت تجاوباً على حل جميع المشاكل العالقة بخصوص عملية التعداد وتقديم التنازلات لما فيها مصلحة البلاد وهناك توجه لإقناع العرب والتركمان في كركوك على حل المسائل العالقة. وتابع: أن الوزارة خمنت عدد سكان البلاد بنحو ٣١ مليونا ونصف المليون نسمة في ضوء نتائج عملياتها لإحصاء المباني والمنشآت. وكان من المقرر أن يجري التعداد السكاني العام بالبلاد في عام ٢٠٠٩، إلا أن العملية تأجلت أكثر من مرة بسبب اعتراض بعض الأطراف على إجرائها في المناطق المتنازع عليها بين أربيل وبغداد. وتم تأجيل التعداد إلى أجل غير مسمى في وقت قالت فيه وزارة التخطيط إن شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل هو الأفضل فنياً لأجراء التعداد السكاني في البلاد. وكان الشكري قد صرح خلال زيارة غرفة تجارة النجف، إن "إجراء عملية الإحصاء السكاني ستكون قبل نهاية العام الجاري". وتابع بالقول "أنفقنا مبالغ كبيرة على تهيئة الأرضية المناسبة لعملية الإحصاء السكاني في العراق"، مبينا أن "الوزارة أنفقت ٢٠٥ مليارات دينار في ٢٠٠٩ لتأهيل وتحضير الكوادر بصورة علمية، كما أنفقت ١٦٠ مليار دينار في عام ٢٠١٠، و٤٥ مليارا في العام الحالي". وأضاف أن "لدى الوزارة حاليا ٩٩ موظفا بعقود رسمية، وهم متخصصون ومدربون على إجراء التعداد السكاني"، معبرا عن أمله بأن تجري العملية في موعدها "لكي لا تذهب جهود هذه الطاقات البشرية هدرا". وقال الشكري "لا يوجد موعد نهائي للتعداد، ولكن يوجد موعد تقريبي، ونأمل ان يكون في نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) أو تشرين الثاني (نوفمبر) من العام الحالي". ولفت الوزير العراقي إلى أن "الوزارة أطلقت في ١١ من الشهر الماضي عملية التعداد الخاصة بالمباني والأماكن والمنشآت، وفي ضوء هذا التعداد خمنا عدد سكان العراق بـ ٣١ مليونا و٦٦٤ ألفا و٤٤٦ نسمة". وبين: نحن جادون في إجراء التعداد العام للسكان في موعده المؤمل، وهناك إجراءات مكثفة مع كل الشركاء في العملية السياسية ومن كل القوميات والطوائف ونأمل أن يكون هنالك تعاون بناء لإجراء التعداد خلال العام الحالي".

وكان رئيس الوزراء قد شكل نهاية عام ٢٠١٠ أربع لجان في كركوك ونينوى وصلاح الدين وديالى لتقديم تقارير ميدانية عن مشكلة إجراء التعداد السكاني في تلك المحافظات ولم تقدم سوى محافظتي ديالى وصلاح الدين تقريرهما الذي أكدتا فيه انه لا توجد مشاكل عالقة، فيما أخفقت لجنتا كركوك ونينوى بتقديم التقارير اللازمة لأجراء عملية التعداد السكاني. واستبعدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء في تشرين الأول/أكتوبر الماضي رفع حقل القومية من استمارة التعداد السكاني على اعتبار أنها فقرة قانونية لا يمكن التلاعب بها، والتي طالبت بها جهات تركمانية وعربية في كركوك. ولم يشهد العراق منذ العام ١٩٨٧ إحصاء شاملا في عموم البلاد، لأن الإحصاء الذي اجري في عام ١٩٩٧ لم يتضمن محافظات إقليم كردستان الثلاث". كما ان عدد العراقيين كان ١٦ مليون نسمة عام ١٩٨٧، ويتوقع أن يبلغ عددهم هذه المرة ما بين ٣٠ و٣١ مليونا، بحسب توقعات الجهاز المركزي للإحصاء.

أنباء

توقعات باجتماع علاوي والمالكي قريبا

■ توقع النائب عن التحالف الوطني علي الفياض عقد اجتماع بين رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس القائمة العراقية إياد علاوي، مشيراً إلى أن قانون المجلس الوطني يحصر السلطات الثلاثة ويضعها في خندق. وقال الفياض إن هناك احتمال عقد لقاء يجمع المالكي وعلاوي لحل المشاكل العالقة فيما بينهم". لافتا إلى أن اتفاق أربيل أكد أن دور مجلس السياسات استشاري والقرارات التي تحصل على ٨٠٪ تكون ملزمة التنفيذ.

العراقية البيضاء تطالب بحقيبة الدفاع

■ قال النائب عن الكتلة العراقية البيضاء زهير الأعرجي إن حقيبة وزارة الدفاع استحقاق انتخابي للكتلة العراقية البيضاء، لا يمكن التنازل عنه. وذكر الأعرجي: "أن كتلتنا تتمتع بشخصيات كفوءة ومهنية، مقبولة من جميع الأطراف، يمكن لها قيادة وزارة الدفاع بصورة جيدة". وأضاف: "أن منح المنصب لنا الحل الأنسب"، وإن كتلته ستطالب رئيس الوزراء نوري المالكي بهذا الاستحقاق الانتخابي.

دعوة نيابية لإلغاء عطل البرلمان

■ طالبت كتلة الأحرار البرلمان بإنهاء جميع العطل التي تمنح للنواب بين مدة وأخرى، مشيرة إلى أن كثرة العطل قد أخرت إقرار الكثير من القوانين التي تهم الشعب العراقي". وقال النائب عن الكتلة عدي عواد :"إننا في كتلة الأحرار قمنا بجمع تواقيع من قبل جميع النواب لغرض منع العطل والجميع أبدى موافقته". منوها إلى: "أن اغلب الأعضاء يؤيدون استمرار الدوام الرسمي لمجلس النواب مساءً لغرض إكمال جميع الملفات العالقة التي تأخر تشريعها كثيرا".

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون